

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق

زغيب شهرزاد

أستاذة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة عنابة

Résumé

Depuis la fin des années 80, des faits économiques marquants, surtout l'évolution du commerce internationale recommandé par l'OMC, et l'accélération de technologie, ont donné l'importance au rôle des investissements privés nationales et étrangers, dans l'activité économique.

L'Algérie comme les autres pays sous développés, se distingue l'importance de ces investissements (IED) comme un instrument nouveau contribuant à l'intégration du pays dans l'économie mondiale. C'est pour cela, on constate des mesures d'encouragement ont été prises, afin de concrétiser sa nouvelle politique.

La présente étude préconise un bilan sur les investissements étranger direct en Algérie, tout en essayant de savoir le potentiel d'accueil de ce nouveau instrument dans l'économie Algérienne

ملخص:

إن التغيرات الاقتصادية التي طرأت على العالم منذ أواخر الثمانينات ولا سيما الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية، وقيام منظمة التجارة العالمية، وتسارع التقني على نحو لم يسبق له مثيل، يجعل من غير الممكن إغفال دور الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي في تفعيل النشاط الإقتصادي.

والجزائر كغيرها من البلدان المتخلفة، تؤكد لدى أصحاب القرار أهمية هذه الإستثمارات، فحاولت فتح إقتصادها بإرساء قواعد قانونية ومراسيم تنفيذية، لترقيتها وإشراكها في مسار التنمية.

فهذه الدراسة تتناول واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمعرفة الجهود المبذولة من طرف الدولة لإستقطابه ورفع من حجم تدفقاته اللازمة لتنمية إقتصادها

المقدمة:

لقد كانت الإستثمارات الأجنبية من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الإقتصادية للعديد من دول العالم. فعلى سبيل الذكر: أمريكا التي تحولت في فترة وجيزة إلى أقوى دول العالم بفضل هذه الإستثمارات الأجنبية كما يقول "هانزبخرمان": "لم يكن من الممكن فعلا تحقيق التنمية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا بأبعاها العريضة لولا تدفق كميات هائلة من رأس المال من بريطانيا والدول الأوروبية التي سبق تصنيعها تصنيع الولايات المتحدة وكندا وأستراليا"⁽¹⁾.

إنطلاقا من هذا وفي خضم التحولات الجديدة التي يعرفها العالم منذ فترة التسعينات، والتميزة بحركة عالمية لرؤوس الأموال، والتسهيلات التي أصبحت الوسيلة الأساسية لإختراق إقتصاديات الدول، فلا مناص للدول النامية لكي تتجاوز أزمتها، إلا التوجه إلى هذه المنابع من الموارد المالية.

والجزائر كبلد نام، يفرض عليها التدويل الإقتصادي والمبرز في حركات لرؤوس الأموال بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات، الاندماج فيه، سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

إذن كيف كان موقف السلطات من هذه الإستثمارات وخاصة المباشرة منها؟ وما هي مجالات تدخله؟ و هل من عراقيل تقف أمامها؟ للإجابة على هذه التساؤلات نقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى جزئين وكل جزء خاص بفترة معينة، (1962-1980)، (1980-

(2002)، نظرا لأن كل فترة تتميز بخصائص معينة، والممثلة بشكل عام في تعاقب عدة حكومات، وفي تغيير اتجاهات الإستراتيجية التنموية.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي:

يمكن أن يعرف الإستثمار الأجنبي، على أنه الإستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات إستثمارية في إقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في إقتصاد آخر⁽²⁾. إذن يمكن أن ينظر إلى الإستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الإستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات و المهارات الفنية والتقنية، ويسمح بتحويل التكنولوجيا، ويوفر فرص العمل، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة، لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات. وعليه فالإستثمار العالمي غير محدود [رؤوس الأموال الأجنبية] يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف حسبها نوع الإستثمار.

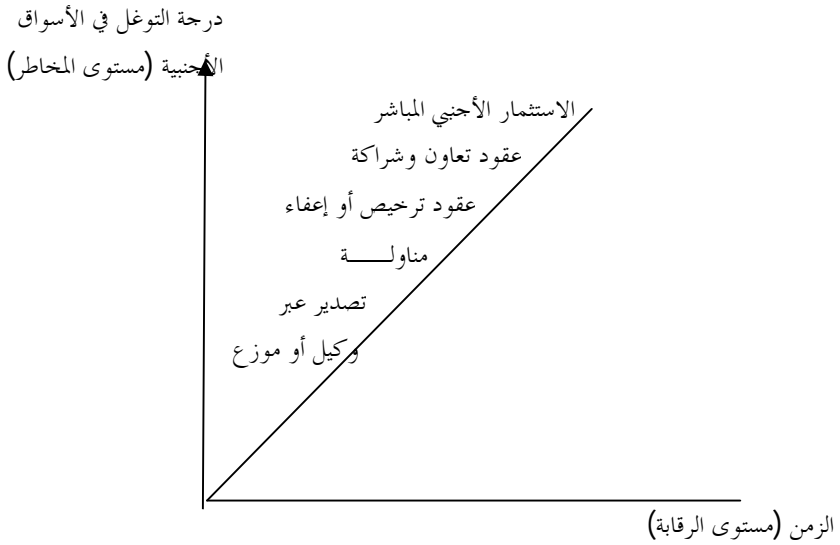
1-1- الإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن يعرف على "أنه الإستثمار الذي يتبع بالمراقبة لمؤسسة ويأخذ شكل تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر وحده أو من طرف شركة متعادلة الحصص - joint-venture أو إعادة شراء كليا أو جزئيا لمؤسسة في الدولة المضيفة"⁽³⁾.

إذن حسب هذا التعريف فإن الإستثمار الأجنبي لا يزود بالمال فقط، بل يفترض أن المنشأة الأجنبية تكون مسؤولة على إدارة عمليات المشروع وأن ينفذ عن طريق الشركات بدل من المستثمرين الأفراد. ولقد تأكد هذا، حين نرى أن صندوق النقد الدولي FMI⁽⁴⁾ قد

إعتبر إستثمار أجنبي مباشر، كل تلك الإستثمارات التي تساهم في مؤسسة أجنبية وفي تسييرها، ويمكن أن تظهر بعدة أشكال إكمساهمة في رأس المال الإجماعي، في الأرباح المعاد إستثمارها، وكل أنواع القروض الآتية من البلد الأم].

كما بيّن العديد من الباحثين في تفسير ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر (5) ، بأنه لا يتحقق في الواقع العملي إلا بعد أن تكون المؤسسة قد مرت بمراحل تعبر في ذاتها عن تلك البدائل المتاحة للمؤسسة لخدمة الأسواق العالمية. ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل التالي وهذا وفق مفهوم عملية التدويل (6).



حسب الشكل يمكن أن نستنتج مراحل لظهور الإستثمار الأجنبي المباشر كالاتي:

المرحلة الأولى: تبدأ المؤسسة المنتجة في التوغل في سوق خارجية بإتباع سياسة التصدير عبر وكيل أو موزع محلي.

المرحلة الثانية: تستعين المؤسسة الأجنبية بمنتج محلي لينوب عنها في عمليات التغليف والتكليف لمنتجاتها المصدرة.

المرحلة الثالثة: عندما تصبح منتجاتها المصدرة تمثل نسبة معتبرة من إجمالي المبيعات، فتقوم المؤسسة الأجنبية بتدعيم وجودها عن طريق الترخيص أو الإعفاء لمنتج محلي ليقوم بإنتاج بعض من خطوط منتجاتها.

المرحلة الرابعة: تبدأ عملية الانتاج الأولى عن طريق عقود الشراكة والتعاون مع المؤسسات المحلية وهذا بعد التعود أكثر على السوق الأجنبية والتغلب على كثير من ظروف عدم التأكد الخاصة بعملية التوغل.

المرحلة الخامسة: وتعتبر المرحلة النهائية بظهور الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن من خلالها تقوم المؤسسة بإنتاج كل خطوط المنتج في السوق الأجنبية للدولة المضيفة، ومن ثم تصريف المنتج إلى السوق المحلية للدولة المضيفة أو تصديره إلى بقية الأسواق الأجنبية.

1-2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر [المحفظية]:

يقصد به الإستثمار بالأسهم والسندات لشركات خارج الحدود الوطنية، ويكون مرتبط بأسواق الأوراق المالية لأنها الوحيدة القادرة على تنفيذ عمليات الإستثمار بهذا الشكل. فهذا النوع من الإستثمارات يجعل المنشأة الأجنبية تحصل على رأس المال من الخارج بينما تحافظ على مسؤولياتها الإدارية.

بعد هذا التعريف للاستثمار الأجنبي، فإن دراستنا ستتصب على النوع الأول أي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1962-2002، كدراسة تقييمية لواقع هذا الإستثمار في بلد عرف تغيير في إستراتيجيته التنموية من إقتصاد موجه خلال السبعينات والثمانينات إلى محاولة إرساء قواعد نحو إقتصاد مفتوح خلال التسعينات والألفية الثالثة .

2- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1962-1980:

خلال هذه الفترة عرفت الجزائر تحولات وتوجهات سياسية وإقتصادية فرضتها ظروف الإستعمار، ولهذا رأينا من الأفضل تقسيم هذه الفترة إلى فترتين: فترة ما بعد الاستقلال مباشرة وهي: 1962-1966 ثم فترة المخططات الإنمائية 1967-1979.

2-1 فترة 1962-1966:

كان موقف السلطات يتميز برد فعل حتمي، وقد إتضح ذلك في تشدد الحكومة المؤقتة، في برامجها الخاصة بإستقلال البلاد اقتصاديا وسياسيا، التي تؤكد فيها على السيادة عن طريق سيطرة الجزائريين على الموارد الجزائرية. إلا أن الواقع أرغمها على قبول وجود الأجانب وهذا بموجب إتفاقيات إيفيان التي حدد إحتكار النشاط في قطاع المحروقات، نظرا لإنعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان. ولقد أعتبر آنذاك قطاع المحروقات بمثابة القطاع المفضل لتوسيع الإستثمارات الأجنبية طبقا للإستراتيجية التي أتبعها الرأس المال الفرنسي، كما إستمرت بعض الوحدات الصناعية المملوكة للأجانب نشاطاتها مثل⁽⁷⁾ رينوبيرلية- تركيب- دورافور- هياكل معدنية. ولقد اعتبرت الاستثمارات مؤشر لموازن القوة بين الرأس المال الأجنبي الموجه

نحو قطاع المحروقات وبين الدولة التي يجب من جهة أن تتحمل أعباء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة ثانية إعداد مشاريع صناعية لتحقيق التشغيل بالرغم من الركود الإقتصادي الذي كانت تعرفه البلاد آنذاك. والجدول الموالي يبين حجم وبنية الاستثمارات خلال 1962-1966.

جدول رقم (01)

حجم وبنية الاستثمارات 62-66

السنوات	1963	1964	1965	1966	نوع الاستثمار
	366	811	718	559	استثمارات الدولة
	2297	1497	1680	1623	استثمارات المؤسسات
	940	780	1070	1020	في قطاع النفط
	1357	717	610	603	في قطاعات أخرى
	30	20	10	10	استثمارات العائلات
مج	2693	2328	2408	2192	

Source: A Benachenouh : *planification et développement en Algérie 1962-1980 p 20.*

من الجدول يتضح أزمة التراكم لرأس المال التي كانت تعرفها الجزائر بالمقارنة مع الشركات الأجنبية، التي كانت تحقق تراكم لرأس المال المنتج في قطاع المحروقات و التي وصلت إلى 60% من مجمل إستثمارات المؤسسات. بالرغم هذا، فلم يؤدي هذا القطاع إلى تزايد ملحوظ في إجمالي الإستثمارات وهذا بسبب إستمرار الشركات البترولية⁽⁸⁾ الفرنسية في تصدير رأس مالها.

2-2- فترة 1967-1980:

إن الخطط التنموية التي انطلقت فيها الحكومة في تحديد معالم الإستراتيجية خلال 1967-1980 أدت إلى حصر مجالات مساهمة القطاع الخاص المحلي ناهيك عن رأس المال الأجنبي. كما أن تصحيح أسعار البترول في أكتوبر 1973، عمل على تزايد سريع في حجم الإستثمارات، مما أدى إلى وجود فرق كبير بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من الطاقات البشرية والمادية اللازمة للاستثمار. وعلى هذا الأساس عرفت هذه الفترة توجه متزايد لأشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة، وعن طريق عقود ممثلة في عقود المفتاح في اليد والمنتج في اليد⁽⁹⁾.

وقد بلغت نسبة عقود مفتاح في اليد حوالي 67% خلال المخطط الرباعي الثاني. كما أن هذه العقود كانت مكلفة وغير متجانسة أحيانا مع الفروع أو القطاعات المراد تنميتها، لأن المفاوضات كانت تتم بشكل سريع ودون دراسة لكل ما يمكن أن تحدثه هذه العقود أو الوجود الأجنبي بهذه الصفة من نتائج سلبية أو إيجابية.

لكن ما يمكن استخلاصه من هذه الفترة 1962-1980، أنه لم تكن هناك إجراءات واضحة لتحفيز المستثمر الأجنبي. ولهذا كان دوره ثانوي في التنمية الاقتصادية وكان بمثابة "شر لا بدأ منه" وخاصة إذا تعلق الأمر بالتكنولوجيا التي يمتلكها وبالمصادر المالية التي بحوزته.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 1980-2002:

لقد اتسمت هذه الفترة في التوجه الجديد، نظرا للتغيرات التي حدثت على المستوى الفكري و الاقتصادي والاجتماعي في العالم. ولقد تجسد هذا التوجه الجديد في صياغة قوانين الإستثمار كي تساهم في تنظيم وتحديد الإطار الذي سيعمل وفقه الرأس المال الأجنبي عند دخوله التراب الوطني. ولقد قمنا بتقسيم هذه الفترة إلى فترتين 1980-1989 و 1990-2002، لأن كل منهما تتميز بتغيرات كانت ناجمة عن التحولات العالمية.

3-1- فترة 1980-1989:

حاولت السلطات في هذه الفترة التركيز على الإستثمار الخاص عموما، والإستثمار الأجنبي بصفة خاصة وهذا حسب ما تفرضه متطلبات عملية التدويل الإقتصادي التي يشهدها العالم ككل، فتم ذلك صياغة نصوص تشريعية كانت تهدف إلى جلب الإستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها:

أ- قانون 82-13 لـ 1982/08/28: وهو خاص بطريقة عمل الشركات ذات الإقتصاد المختلط. فلقد تميز قطاع المحروقات بإنشاء شركات ذات إقتصاد مختلط [شراكة بين رأس المال الأجنبي والمحلي]، للقيام بعمليات البحث و التنقيب وإستغلال المحروقات. وكان هذا النوع من المبادرات بمثابة خطوة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع المتعاملين الأجانب مشجع من طرف الدولة، مع الإشارة أن هذا القانون ساهم في تقديم إعفاءات ضريبية و جبائية، ومراقبة المستثمرين الأجانب عن طريق الرخص الممنوحة

(10) لهم

ب- قانون 86-13 لـ 19/03/1986: شرع هذا القانون ليغير ما جاء

في القانون (82-13) وخاصة فيما يتعلق بالمواد الغير مشجعة، مثلا: أن الدولة لم تعد المسؤول المباشر على الشركات ذات الإقتصاد المختلط، بل تكون هذه الأخيرة مسيرة من طرف مجلس الإدارة، والذي يكون مسؤولا أمام مجلس المساهمين وهذا حسب ما جاء في القانون التجاري وبرتوكول الاتفاقية⁽¹¹⁾.

ج- قانون 86-14 لـ 19/8/1986: وهو قانون خاص بالبحث والتنقيب عن

البتروول حيث حدد إطار تدخل الرأس المال الأجنبي فيما يخص البحث عن المحروقات وإستغلالها، بالإضافة إلى إستفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة اقتصاد مختلط. ولقد نتج عن هذا القانون إبرام أكثر من 56 عقدا مع شركات نفطية من 19 دولة، والجدول الموالي يوضح كيفية توزيع عقود على بعض الدول.

جدول رقم (2): كيفية توزيع عقود الخاصة عملية تنقيب عن البترول

عدد العقود الممنوحة	الدولة
14	الشركة الأمريكية
07	الشركة الكندية
05	الشركة الألمانية
05	الشركة الكورية الجنوبية
04	الشركة الفرنسية
03	الشركة الأسبانية
03	الشركة الإيطالية
03	الشركة البريطانية
03	الدول العربية [كويتية، ليبية]

المصدر: جدول مستنتج من ضمان الاستثمار نشرة دورية تصدر

عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار العدد 104 سبتمبر 1996 ص 4-5.

كانت الصفقة الأكبر حجماً موقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية "سوناطراك" وشركة "بريتش بتروليم" لتطوير حقل ضخم للغاز في منطقة عين صالح بلغت حوالي ثلاث مليارات دولار.

أما إذا حاولنا النظر إلى صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فإنه كان سالبا وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3) وهذا أكيد ناتج عن العدد المحدود لهذا النوع من الإستثمار، وهو الأمر الذي يبين أن ما تحصل عليه الجزائر من مواد مالية أقل بكثير مما يخرج منها.

جدول رقم (3)

تدفق الاستثمار الأجنبي خلال 1981-1989 في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1985-81	1989-1986
تدفق الاستثمار الأجنبي	-7.9	6.80
تحويلات الأرباح	-506.6	-284.6
التحويل الصافي	-541.5	-277.7

Source: UNCTAD/DTCT/19 current studies séries A n° 28

Page 101 New York et Genève 1995

كما أن مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الإجمالي كانت شبه معدومة وسالبة إذ تراوحت ما بين % -0.02 و % 0.01 خلال فترة 1989-1980⁽¹²⁾.

إذن يمكن القول أن هذه الفترة تميزت بـ:

-النصوص القانونية والتشريعية التي باتت واضحة وخاصة المتعلقة بحركة الرأس المال الأجنبي، ومع هذا فقد تعاملت معه السلطات العمومية بحذر كبير، خصوصا في تحديد المزايا التي تكون العامل الأساسي على جذب وتفعيل الإستثمار حيث "المزايا المسجلة في قوانين الإستثمار تشكل عوامل فتح وإخضاع المحيط الاقتصادي المحلي لتأثير الرأس المال العالمي"⁽¹³⁾.

لم يكن هناك تعامل مباشر مع الرأس المال الأجنبي في أي شكل من الأشكال ما

عدا حضوره

التقليدي في قطاع المحروقات والذي كان واضحا في عقود التنقيب المبرمة بين سوناطراك ومختلف الدول. كما أن الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط اقتصر على مجال واحد في القطاع النفطي هو التنقيب والاستخراج وإهمال المجالات الأخرى وهو ما يدعو للتساؤل لماذا؟ بالرغم أن عملية استخراج النفط تتطلب استخدام أرقى التقنيات والتي يتم استيرادها من الخارج.

3-2 - فترة 1990-2002:

لقد شهدت هذه الفترة الإنطلاقة الواسعة لتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي، الذي ألزم السلطات على إعطاء اهتمامات كبيرة لبعض المؤشرات التي همشت في السابق ومن بينها الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى هذا الأساس قامت بوضع قوانين لجذب هذا النوع من الاستثمار، والتي كانت وفق محدداته التي تبحث دائما عن إستغلال أسواق كبيرة، ويمكننا ذكر أهم القوانين وهي:

أ- قانون 90-10 لـ 1990/04/14: هو قانون خاص بالقرض والنقد، و اعتبر خطوة هامة في تطور سياسة التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يلاحظ في الفقرة 5 بمواد من 181 إلى 192⁽¹⁴⁾، والتي تمثل الإجراءات التشريعية الجديدة لترويج جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة. ولقد عملت تلك المواد بالقانون 90-30 الذي يحدد شروط إنتقال رؤوس الأموال في الجزائر من أجل تمويل النشاطات للاقتصاديين وتوطينها وهذا حسب قرار مجلس النقد والقرض CMC⁽¹⁵⁾، "الغير مقيمين

مسموح لهم بنقل رساميل للجزائر من أجل تمويل نشاط اقتصادي غير مخصص للدولة، وأقسامها أو لكل شخصية معنوية محددة من طرف نص من القانون⁽¹⁶⁾.

ب-تغيير الحكومة في جوان 1991، سمح بإعادة دراسة قانون 86-14 و المتعلق بالمحروقات فهذا التغيير كان مبرز في أن رأس المال الأجنبي غير مجبر على تأسيس شركات ذات اقتصاد مختلط لتجارة المحروقات، حيث يمكن له المشاركة مع شركاء جزائريين في الحقول المكتشفة. فقد كانت بمثابة إشارة أولية إلى نوعين من الإستثمار المباشر والمختلط، إلا أنه لم يقدم توضيحات جديدة فيما يخص الضمانات والتشجيعات و تبسيط الإجراءات المعمول بها.

ج-المرسوم التشريعي 93-12 — 1993/10/05: جاء هذا المرسوم بهدف

إنعاش الإقتصاد الوطني عبر ترقية الإستثمارات وبالتالي كان يهدف إلى:

-التفتح بدون قيد على رأس المال الأجنبي خارج قطاعات السيادة وإقامة علاقات ثقة مع المستثمر.

-توسيع مشاركة الرأس المال الأجنبي المباشر في إنجاز برامج للإستثمارات الجديدة، مما يؤدي إلى خلق مناصب عمل وترقية الصادرات خارج المحروقات.

-إنشاء وكالة لترقية الاستثمار (APSI) الذي يتميز أسلوب عملها بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بمناخ الاستثمار في البلاد، وبإعداد الملفات الخاصة بالفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين ومساهمة الشباك الموحد لتسهيل الاجراءات وتسليم الوثائق المطلوبة.

د- إصدار مراسيم رئاسية: لطمأنة وضمان الإستثمارات الأجنبية وهذا ترسيخا

للتوجهات نحو الإنفتاح ويمكن ذكرها (17):

1-المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص

بالمصادقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

2-المرسوم الرئاسي رقم 95-346 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص

بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول

الأخرى.

3-المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 1995/10/07 والخاص

بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

4-المرسوم الرئاسي رقم 98-334 المؤرخ في 1998/10/26 والخاص

بالمصادقة على إنضمام الجزائر إلى الشركة العربية للإستثمار.

و-إصدار مراسيم تنفيذية عديدة منها:

1-المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 1995/03/25 ويهدف إلى إعطاء

ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل إستثماراته وأرباحه.

2- الأمر رقم 95-6 المؤرخ في 1995/01/25 ويخص عملية ترقية وحماية

وتنظيم المنافسة الحرة.

3-المرسومين التنفيذيين رقم 97-319، 97-320 الصادرين في 1997/08/24

يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة كل الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي.

4-الأمر رقم 97-12 متعلق بخصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة

الأفراد في رأسمالها.

و-عرفت الألفية الثالثة إنطلاقة لإصدار قوانين تطوير الإستثمار في الجزائر، ولقد تم ذلك بإصدار أمر رئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والخاص بتطوير الإستثمارات، كإقامة مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي، والمشاركة في المشروعات الإستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها وتأسيسها عن طريق المساهمات المالية والعينية.

ولتجسيد ذلك أقيمت هيئتين هما المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية

لتطوير الاستثمار ANDI.

م-تحاول الحكومة بمجهوداتها أن تقدم للمستثمر الأجنبي حرية أكثر، ولهذا

قامت في 2002/04/22، إمضاء إتفاقية بينها وبين الاتحاد الأوروبي الذي يقتضي بتقسيم مزايا التبادل. وجاء ليعوض الإتفاق الذي كان يربط الجزائر بأوروبا منذ 1976، ويهدف هذا الإتفاق في إعطاء بعد جديد للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يدخل للجزائر، والعمل على التخفيف من الخلافات والعوائق التي تحول دون ذلك. بالرغم مما ذكر أنفا تبقى الاستثمارات الأجنبية محدودة في الجزائر وهذا ما يظهر في الجدولين التاليين:

جدول رقم (4):

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97
الجزائر	0	12	12	15	1	05	04	07

Source: Banque Mondial.

جدول رقم (5)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 1998 وحصصة بعض القطاعات

القطاع	الحصة من الاستثمار الأجنبي
قطاع المحروقات	1.18 مليار دولار
قطاع صناعة الكيماوية	160.6 مليون دولار
قطاع الغذاء الفلاحي	43 مليون دولار
قطاع الأشغال الكبرى	23 مليون دولار
قطاع الاستهلاك	9.1 ملايين دولار
قطاع السكن	7 ملايين دولار
قطاع المناجم	1 مليون دولار
قطاع الخدمات	0.2 مليون دولار

المصدر: الاقتصاد و الأعمال عدد خاص تشرين الثاني

نوفمبر 1999.

نستنتج من الجدولين (4 و 5) أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر يبقى ضعيف بالرغم من مجهودات السلطات في إحداث عدة تغييرات خاصة على النصوص القانونية كقانون النقد والقرض الذي يضمن حرية تحويل الأرباح ورأس المال، وقانون التجارة

الذي يوفر مرونة كبيرة للمستثمر لكي يختار النمط التجاري الذي يناسبه، فلربما تبقى الجزائر في نظر الأجانب عبارة عن سوق للتصدير عوضاً أن تكون سوق للإستثمار. ويمكن أن يتأكد هذا وفق المؤشر الذي يحدد مدى جذب الاستثمارات العالمية ويتمثل في المتوسط المرجح لحصة بلد ما من الاستثمارات الأجنبية العالمية بالنسبة للمستوى النسبي للإنتاج الداخلي الإجمالي من التشغيل ومن الصادرات العالمية. وحسب تقرير الخاص بالاستثمارات العالمية⁽¹⁸⁾ فقد كان المؤشر المتوسط المرجح لبلدان جنوب شرق المتوسط هو **0.9** وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية **1.1**، وبالتالي نجد الجزائر تحتل مرتبة البلدان التي تتميز بضعف كبير في إستقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات خارج المحروقات وهذا ما يبينه الجدول (5). حيث يبقى قطاع النفط هو المستهدف من طرف الأجانب بالرغم من فتح رأس المال لعدة شركات عمومية في ظل برامج الخصوصية و التي بقيت مجهولة لديهم.

أما إذا حاولنا النظر إلى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال المساهمات المالية وبالأخص في برامج **MEDA** كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (6):

الالتزامات المالية المبرمجة في MEDA خلال فترة 1997-2002

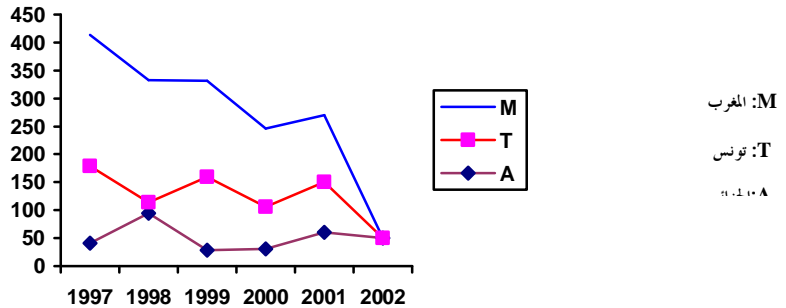
الوحدة: مليون أورو

مج	*2002	2001	2000	99	98	97	السنوات البلد
304.2	50	60	30.2	28	95	41	الجزائر
453.7	-	90	75.7	131	19	138	تونس
886.6	-	120	140.6	172	219	235	المغرب

Source: Investir magazine n° 6 une publication bimestrielle de

RSM communication Avril-Mai 2003.

* WWW.detdza.cec.ev.inil/ue



يتبين من الجدول والشكل حصة الجزائر من برامج MEDA ضعيفة بالمقارنة مع تونس والمغرب، لأن المشاريع المعلن عنها عن طريق الشراكة لا تمثل سوى 5% (19) من إجمالي الاستثمارات. ومن ثم تبقى الجزائر منطقة غير مستقطبة لرؤوس الأموال بالمقارنة مع تدفق الاستثمار العالمي وهذا راجع أكيد إلى عوائق عديدة تصادف المستثمر الأجنبي نذكرها باعتمادنا على التقرير الذي قدمه وفد البنك العالمي (20) [الذي بين أن

الجزائر لم تستقطب سوى 0.001 بالمائة من مجمل قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي تجاوزت قيمتها 800 مليار دولار] فهذه العوائق هي:

-إن أنماط تسيير الاقتصاد المركز الذي مازال يسود ذهنيات يؤدي إلى قرارات وتقديرات ذاتية وإرتجالية لا تخضع لمقاييس قانونية وتصبح عائق أمام أي استثمار حقيقي.

-إرتباط وخضوع كل النشاطات الإقتصادية لترخيص مسبق، والذي يتطلب 30 مرحلة قبل الحصول على هذا الترخيص لتجسيد الإستثمار، ولهذا فإقامة شركة أو مؤسسة سيمتد إلى 3 أو 4 سنوات.

-الإجراءات الإدارية الثقيلة والمعقدة وتعدد الفاعلين والوسطاء الذين يضاعفون من مدة وتكاليف المشاريع.

-التأخر المسجل بين صياغة القوانين وإقرار المراسيم التنفيذية وتطبيقها ميدانيا يشكل عائق لأي مبادرة فردية.

-أما فيما يخص الشباك الوحيد، فإنه لم يقدم الدعم الكامل لأي مستثمر أجنبي بل هناك إنفصاما بين التشريعات والقوانين من جهة و الواقع من جهة أخرى، وهذا ما يؤكد غياب الإتصال الفعلي والتنسيق بين مختلف الإدارات المعنية بعملية الإستثمار.

-بالرغم أن القانون يضمن مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية، إلا أنه ما زال بعيد عن الممارسة الفعلية لها، فمن جهة الإمتيازات لا يتم منحها تلقائيا لأي

مشروع كان، فهي مرتبطة بالأولويات الإقتصادية، ومن جهة الإعفاءات الضريبية فهي غير كافية ومازالت الضرائب على الدخل مرتفعة ومرهقة للمستثمر.

-إن الشكوك السياسية والإقتصادية المحيطة بالجزائر والخيارات المعتمدة وعدم الإستقرار المؤسسي الذي يؤدي غالبا إلى تقلبات كبيرة في السياسة المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة.

خاتمة:

تأسيسا على ما تقدم وفي خضم التحولات الجديدة التي رافقت الحركة العالمية لرؤوس الأموال، والتسهيلات التي أصبحت تتميز بها في إختراق إقتصاديات الدول، فلا جدوى من البلدان التي تعاني من أزمات حادة إلا الإندماج فيها. والجزائر التي عانت من أزمات إقتصادية وإجتماعية حادة خلال العشرية السابقة، فيجب عليها أن توسع من علاقاتها مع الخارج حتى ترقى إلى متطلبات إرتباط المصالح مما يضع أمامها خيارات جديدة يبقى تحققها على أرضية الواقع مرتبط بعدة عوامل خاصة في تحقيق الإستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، إضافة إلى وضع العديد من المحفزات نذكر منها:

- إعطاء حرية للمستثمر في إمكانية التملك والتنقل.
- يحتاج المستثمر إلى رؤية طويلة الأجل وإلى ضمانات ولهذا لا بد من توفير عنصر الشفافية عند تطبيق اللوائح القانونية.
- إعادة تأهيل القطاع الإنتاجي خارج المحروقات باعتماد آليات فعالة لتطوره.
- تخفيض تكاليف الاستثمار وذلك بتحسين البنى التحتية و المرافق الضرورية.

-تقليص الأعباء الضريبية وذلك بإلغاء الازدواج الضريبي.

-توسيع مجالات الاستثمار وخلق فرص جديدة في قطاعات كانت محتكرة من

جانب الدولة في الماضي مثل: الماء، الكهرباء و الاتصالات.

وأخيرا ما يجب قوله أن التعامل مع الإستثمار الأجنبي يستدعي أخذ الكثير من الحذر

والحيطة فيما يتعلق بالآثار السلبية الممثلة خاصة في التبعية الاقتصادية.

الهوامش:

1 - هانزباخمان: "العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية" الهيئة المصرية للكتاب

1977 ص 61.

2- منظمة الأمم المتحدة، مجلس التجارة UNCTAD تقرير الاستثمار العالمي 2001

الموقع:

File: // UNCTAD Press Release htm, PP1-3

3- **Gilles y Bertin:** que sais-je? L'investissement international.
imprimerie I des

presses universitaires de France janvier

1983 page 10.

4- Bulletin Hebdomadaires- Investissements directs étrangers: le
changement

d'attitude des P.V.D problèmes économiques 12/08/1987 n°
2036 page 10.

5- **Tersen. D. et Bricout. J.L.** "l'investissement international".
Armond Colin/

Masson Paris 1996 p 13.

6- **Tersen. D. et Bricout. J.L** op cité.

7- **A. Benachenouh**: Planification et développement en Algérie 1962-1980 page

15-16.

8- نشير هنا أن إنشاء شركة سوناطراك منذ عام 1963 كان بمثابة وسيلة لمنافسة الرأس المال الأجنبي في هذا القطاع، إلا أنها كانت تقوم بأعباء يرفض الرأس المال الأجنبي تنفيذها و التي لابد منها لتنمية الإنتاج النفطي.

9- Voir **A. Benachenouh** OP cité page 81.

10- Voir **Maamar Boudersa**: La Ruine de l'économie Algérienne sous Chadli-

édition Rahma 1993 p 117.

11- Voir **Maamar Boudersa**: Idem page 119-120.

12- Voir UNCTAD/DTCI/19 OP cité 96-97.

13- **Bencheikh Madjid**: Droit international du sous développement, Berger-

Levrault- OPU Alger 1982 page 133.

14- أنظر الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) العدد 64 لسنة

24 ربيع الثاني عام 1414 ص 3-10.

15- الجريدة الرسمية مرجع سابق ذكره.

16- **M.A Lakehal**: Le cadre légal régissant l'installation en Algérie des

investisseurs étrangers et de concessionnaires et grossistes P 61.

17- محمود جبار "فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية" مجلة العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف عدد 2002/1 .

18- CNUCED, word investment raport, 2001.

19- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تقرير الإستثمار جانفي .2002

20- قام بزيارة تقنية للجزائر من 24 جوان إلى 4 جويلية 2002.